المعارضة السياسية في العراق (1922-1930)

ا.د. سمير عبد الرسول العبيدي
مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية

الملخص:

تأسست خلال مدة الحكم الوطني (1921-1958) العديد من الأحزاب السياسية التي تباينت في أهدافها، هوية قادتها ، ومناهجها السياسية ، لكن بالإجمال شهد العراق خلال ذلك ، تجربة سياسية جديدة، بقيام أحزاب عديدة، تباينت في مواقفها من نظام الحكم القائم، بين إسناده وبين معارضته.

تألفت خلال هذه المدة ثلاثة أحزاب سياسية، تبنت الإصلاح كما اتخذ زعماؤها مبدأ المعارضة السياسية، إذ كانت البداية مع إعلان قانون الأحزاب في 2 تموز 1922، مما مهد لتكوين الحزبين الوطني العراقي بزعامة محمد جعفر أبو التمن(1881-1945)، والنهضة بزعامة محمد أمين الجرفجي (1882-1933) في آب 1922، حيث كان الحزبان متقاربين في المناهج، ما أفضى إلى تشكيل جبهة وطنية داخلية، لكنها دخلت بصدام مباشر مع المعتمد السامي في نفس الشهر، فتم تعطيل الحزبين المعارضين ومنع قادتهما من ممارسة النشاط السياسي.

ومع العودة من المنفى، عاد حزب النهضة إلى ممارسة نشاطه في عام 1924، لكن تغير الأوضاع السياسية، والخلافات الشخصية، أفضت إلى تراجع نشاط الحزب ثم الغائه، ولم يختلف الأمر كثيرا مع الحزب الوطني، الذي تبنى مبدأ المعارضة بالمطلق، فلم يشترك بالانتخابات النيابية، كما قاطع قادته المناصب الحكومية،ليستمر بممارسة نشاطه خلال المدة (1928-1934)/ ثم جاء قرار التجميد من قبل هيئة الحزب.

ينتمي الحزب الثالث، وهو حزب الشعب الذي تأسس في 3 كانون الأول 1925، بزعامة ياسين الهاشمي (1882-1937)، إلى نمط الأحزاب السياسية النيابية، حيث استند برنامجه السياسي على معارضة الحزب الحاكم، لذا جاءت مشاركته في الوزارة، بمثابة المفاجأة التي جعلت عدد من أنصار الحزب ينفضون عنه، ويبادرون للانضمام إلى أحزاب أخرى تتبنى المعارضة السياسية بأسلوب مختلف.

الكلمات الدلالية: العراق، أحزاب المعارضة، (1922-1930)

تمهيد: بدايات الوعي السياسي (1918-1921) .

دخلت الدولة العثمانية الحرب العالمية الأولى(28 تموز 1914-11 تشرين الثاني 1918)، إلى جانب دول المركز في 29 تشرين الأول 1914، وقد أدى هذا إلى هزيمتها ثم تفككها وسقوطها لاحقاً، ولم يكن ذلك من جراء دخولها الحرب فحسب، وإنما نتيجة لمخطط استعماري مُحكم أحد تداعياته المعاهدات السرية، التي أبرمت بين دول الوفاق لاقتسام الدولة العثمانية عقب هزيمتها، ومع اندلاع الحرب تحركت القوات البريطانية نحو الفاو[1]، وكان لهذا التحرك دوافع وأسباب عديدة متمثلة بالعوامل الاقتصادية والإستراتيجية،

فأدى ذلك إلى بداية لعملية عسكرية انتهت باحتلال القوات البريطانية للولايات العثمانية الثلاث البصرة، بغداد،والموصل، تلك التي دخلتها في 8 تشرين الثاني 1918 [2] .

انعقد مؤتمر الصلح في فرساي بتأريخ 18 حزيران 1919، وكان من جملة أعماله أنه اقر ميثاق عصبة الأمم، وقد جاءت المادة 22 من الميثاق، بنظام جديد هو نظام الانتداب، الذي نص" أن مجتمعات معينة كانت من قبل تابعة للإمبراطورية العثمانية قد وصلت من الرُقي إلى درجة يستطاع معها الاعتراف وقتياً بقيامها بصفة أمم مستقلة تبعاً لإسداء المشورة والنصيحة والمساعدة الإداريتين من قبل منتدب..."، فتم فرض الانتداب البريطاني على العراق عقب مؤتمر سان ريمو بتأريخ 25 نيسان 1920[3] .

أما على الصعيد الداخلي، فقد كانت الإدارة البريطانية عسكرية بالدرجة الأساس، بحسب تعليمات الحكومة البريطانية الصادرة في عام 1917، بوضع الإدارة المدنية تحت إشراف السلطات العسكرية، والتي كان يمثلها الحاكم المدني، وقد عُرفت بعدم رغبتها في الاستعانة بالعراقيين لشغل المناصب الإدارية، بحجة قلة الكفاءة، في حين أن الأمر بماهيته ينطوي على توجه استعماري صرف، بذريعة" عبء الرجل الأبيض" [4] .

لذا شرع البريطانيون بوضع الخطط الكفيلة لتثبيت أقدامهم في العراق، فأسسوا نظام للإدارة يحققون به مطالبهم، ويؤمنون السلم الأهلي، كما يوفر نوع من الاستقرار الاقتصادي ويعزز النشاط التجاري، بما يؤمن بالأساس حاجات قوات الاحتلال البريطانية، فسعوا للتقرب من شيوخ العشائر وغيرهم من الزعماء المحليين، مع الاهتمام بهم، رافقه إقامة نظام إداري مرن تتركز فيه السلطات الأساسية بأيدي الحكام المحليين، والسعي إلى استبدال القوانين العثمانية، بقوانين جديدة، وذلك في الشؤون القانونية والاقتصادية، بالإضافة إلى تأسيس نظام صحي حديث، يلبي احتياجات قوات الاحتلال في المقام الأول.

لكن بالرغم من هذه الأساليب، والتي استفاد منها بعض الأفراد، وخاصة زعماء القبائل، نجد أن هذا لم يمنع الشعب من المطالبة بحقوقه السياسية، والوطنية والسعي للحصول على الاستقلال التام، فلذلك نرى أن الشعب العراقي بدأ يضيق بنظام الحكم المباشر، وعلى أثر ذلك بدأت القلاقل والاضطرابات في البلاد، لأن العراقيون وجدوا أنفسهم لا يتمتعون بالحقوق التي وعدتهم بها الدول الأوروبية، بخاصة التصريح الفرنسي – البريطاني الصادر في 15 تشرين الثاني 1918، بالإضافة إلى إعلان مباديء الرئيس ويلسن، بخاصة ما يتعلق بحق تقرير المصير للشعوب، فلذلك عمل الزعماء العراقيون على تنظيم الصفوف، والذي ساعدهم على ذلك الضباط العراقيون الذين اشتركوا في الجمعيات السياسية قبل إعلان الحرب [5] .

إن محاولة البريطانيين فرض هذه النظم والمباديء الغريبة التي لا تتفق مع حالة العراق وأوضاعه الاجتماعية والفكرية، إلى جانب عزم المحتلين على إبقاء العراق تحت سيطرتهم الفعلية المباشرة لمدة غير محددة، ثم السماح للبريطانيين المقيمين في العراق بجلب زوجاتهم وأبنائهم للاستقرار فيه، لاشك أن ذلك كله كان له الأثر المباشر في تقوية الحركة الوطنية واشتداد معارضة العراقيين للسياسة البريطانية، والمطالبة بالاستقلال، وقد ظهر هذا على شكل تنظيمات سياسية سرية قادت خلال هذه المدة تظاهرات وانتفاضات أدت إلى نتائج ايجابية ظهرت في تغيير السياسة البريطانية وقيام الحكومة العراقية المؤقتة، ثم تنصيب الأمير فيصل بن الحسين ملكاً على البلاد [6] .

ومن الملاحظ، أن المدارس الدينية وعلماء الدين، وبخاصة في النجف وكربلاء، قد مثلت الاستثناء في ذلك، حيث أسهمت هذه المدارس بشكل ايجابي وفعال في الحركة الوطنية، إضافة إلى أن الطلبة الذين كانوا يتلقون علومهم الدينية في الخارج، تمتعوا بذهنية واعية نسبياً، ابتعدت عن علاقات التبعية الخاصة، إلا أن قسم منهم تبنى موقف مفاده أنه بالرغم من كونهم محتلين، فإن "أماني العرب وطموحاتهم لا يمكن تحقيقها بعيداً عن مساعدة البريطانيين"، ومن جهة أخرى، استغلت السلطات البريطانية، تعدد المذاهب، لمحاولة تحريض البعض تجاه البعض الآخر، كذلك لا يمكن إنكار دور التقاليد الاجتماعية والاقتصادية التي توجب على الفرد نوعاً من التضامن المجتمعي، الذي لم يكن بالإمكان تجاهله، كما لم يستطيعوا الاطمئنان على حاجاتهم إلا ضمن الأسرة، فكان أن بقيت ظواهر التبعية الاجتماعية والاقتصادية لهذه الفئة من النُخب المحلية (7)، إلى جانب التحصيل العلمي الذي حصلوا عليه .

كذلك، فهناك مسألة أخرى، جديرة بالاهتمام، تتمثل في أن الضباط العراقيين الذين اشتركوا في الثورة العربية عام 1916، وإذا اعتبرنا أن قسماً من أولئك الضباط، باعتباره قد شارك في الثورة بجانب دول الوفاق، وبجانب البريطانيين بصورة خاصة، فقد نشأت لديهم قناعة عززها البريطانيون، تتلخص في "أن خلاص العرب واستقلالهم،لا يمكن أن يتم بعيدا عن مساندتهم"، ولعل نوري السعيد(1888-1958)، قد مثل هذا الاتجاه، بشكل واضح، في حين نشأت لدى القسم الآخر، بدايات التفكير من خلاص العرب واستقلالهم عن آية سيطرة أجنبية، ويعتبر ياسين الهاشمي (1882-1937)، واحداً من ابرز أولئك الضباط (8) .

لجأ الشعب العراقي المعارض للاحتلال البريطاني إلى تنظيم نفسه لمقاومة الاحتلال والمطالبة بالاستقلال، فظهرت بعض الجمعيات الوطنية، وكانت أولى تلك الجمعيات "جمعية العهد العراقي"، التي تأسست عام 1918 وكان لها فرع في الموصل وآخر في بغداد،وتضمن منهاجها السعي لاستقلال العراق ضمن الوحدة العربية، مع "عدم استبعاد طلب المساعدة الفنية من بريطانيا شريطة عدم المساس بالسيادة الوطنية"، وأعلنت عن رغبتها بإقامة دولة ملكية دستورية، يتقلد فيها العرش احد أبناء الشريف حسين (1853-1931).

أما الجمعية الثانية فهي "جمعية حرس الاستقلال"، التي تأسست في بغداد في شباط 1919، ولم يختلف منهاجها عن سابقتها، باستثناء رفض طلب المساعدة من بريطانيا، في حين قامت بنشاط واسع بين مختلف أوساط العراقيين مما جعلها تتمتع بمركز قوي، كما نجحت في تأسيس فروع عديدة لها في بغداد والشامية والنجف والحلة وبعقوبة وغيرها من مدن العراق.

لقيت الحركة الوطنية مقاومة شديدة من لُدن سلطات الاحتلال التي عمدت إلى إتباع أساليب الشدة والعنف للوقوف بوجه الانتفاضات والثورات الشعبية التي شملت اغلب مناطق العراق المختلفة خلال المدة (1918-1920)، فقد انتفضت السليمانية وتلعفر واربيل والمنتفك والنجف، وسرعان ما تحولت هذه الانتفاضات إلى ثورة شاملة ضد المحتلين الأجانب، بخاصة مع إدراك الحركة الوطنية مغزى السياسة البريطانية في استمرار الاحتلال المباشر، وعدم تنفيذ الوعود التي منحت إلى العرب في الحصول على الاستقلال التام والوحدة، وساعدت الأوضاع العربية العراقيين على تصعيد مقاومتهم، فقد انتفضت مصر

بقوة ضد بريطانيا في عام 1919، بالإضافة إلى قيام الحكومة العربية في سوريا (1918-1920) [9] .

استمرت ثورة العشرين خلال المدة (حزيران- تشرين الثاني 1920)، تكبد خلالها المحتلون البريطانيون خسائر بشرية ومادية فادحة [10]، الأمر الذي أرغمهم على الاستجابة لطلبات العراقيين، من اجل امتصاص الزخم الوطني المتصاعد، فتم الإعلان عن قيام الحكومة العراقية المؤقتة (25 تشرين الأول 1920-23 أب 1921)برئاسة نقيب الأشراف السيد عبد الرحمن النقيب (1841-1927)، وبتأريخ 11 تموز 1921 قرر مجلس الوزراء بالإجماع تبني الدعوة إلى "أنه بناء على اقترح صاحب السماحة والفخامة رئيس الوزراء المناداة بسمو الأمير فيصل ملكاً على العراق بشرط أن تكون حكومة سموه حكومة دستورية، نيابية، ديمقراطية، مقيدة بالقانون" [11] .

أولا: الأحزاب السياسية (السمات العامة) .

شهد العراق، خلال مدة الحكم الوطني (1921-1958)، تجربة سياسية غير مسبوقة، تمثلت بقيام أحزاب عديدة، تباينت في مواقفها من نظام الحكم القائم، بين إسناده وبين معارضته، على أنه ينبغي الاستدراك، بأن طابع الإسناد والمعارضة لم يأخذ صفته الواضحة الثابتة، بل تراوح ذلك الطابع بين جملة عوامل، لعل من أهمها وأبرزها، وقتية الإسناد ووقتية المعارضة، وغلبة السمة الشخصية عليهما، في الأعم الأغلب [12] .

بالإجمال تألفت أحزاب سياسية كثيرة في العراق، خلال المدة (1922-1954)، حيث إنه من الممكن تقسيم النشاط الحزبي إلى مرحلتين تاريخيتين، الأولى (1922-1935)، والثانية (1946-1954)، ولكن تأليف لأحزاب وحلها يبين أن ذلك لم يكن بالمُجمل، على الأسس المعتادة في البلاد التي تأخذ بالنُظم الديمقراطية والنيابية، لذا من الممكن تقسيمها إلى نوعين، الأول الذي يمثل غالبية الأحزاب، في حين يضم :

1. أحزاب تأسست لإسناد وزارة معينة أو رئيس وزراء معين، وانتهت بزوال تلك الأسباب.
2. أحزاب قامت لمناسبة معينة وانتهت حياتها بذهاب تلك المناسبة.
3. أحزاب عقائدية وسواها تألفت بعد الحرب العالمية الثانية .

إن افتقاد نشاط الأحزاب السياسية، في مجتمع دستوري يأخذ بالنظام النيابي، كثيراً ما كان محل شكوى النواب والوزراء، أي حتى من كانوا في سدة الحكم، وهم في شكواهم ربطوا بين ضعف الحياة النيابية في العراق، وعجزها عن أداء وظيفتها الدستورية وضعف حضور تلك الأحزاب [13] .

هناك عدة أسباب مختلفة أدت لإخفاق الحياة الحزبية في العراق بتلك المدة التاريخية، وهي ما يلي :

1. عدم قناعة زعماء الأحزاب بضرورة العمل على أساس التنظيم الشعبي.
2. غياب قابلية التنظيم، وهذه ظاهرة بارزة في الحياة الحزبية، إذ تتلخص بعدم مقدرة زعماء الأحزاب على حشد أنصارهم في تنظيمات لمواكبة الأحداث الوطنية، بل ولجئوا إلى الارتجال .
3. إن عدد من السياسيين اتخذوا من الأمر، وسيلة لتحقيق مكاسب شخصية، وبالتالي غياب الأفكار وخطط العمل، التي تميز العمل الحزبي .
4. ضعف العلاقة مابين عامة الناس والأحزاب السياسية.

5.ارتباط العمل الحزبي، بالشخصيات المؤسسة لا بالمباديء، كذلك فكثيرا ما يوقف الحزب نشاطه أو ينحل، إذا ما نال غايته، وبالتالي تكون مدة نشاط الأحزاب قصيرة في اغلب الأحيان.

6.مساعي البريطانيين، وعملهم الدؤوب من خلف الستار، تجاه النشاط الحزبي المعارض لسياساتهم الاستعمارية في العراق [14] .

كما إنه بالإمكان تتبع ظهور النوع الثاني من الأحزاب،أي أحزاب المعارضة، تلك التي كان لها الأسبقية في التأسيس، بوضوح، لدى اندلاع ثورة العشرين، حيث برز اتجاه واضح في الفكر السياسي العراقي لتأييد الظاهرة الحزبية، فقد أعلنت جريدة الاستقلال الصادرة بتاريخ 14 تشرين الثاني 1920، تمسكها بالحياة الحزبية عندما انتقدت رئيس الوزراء عبد الرحمن النقيب، لأنه لم يسمح بتشكيل الأحزاب، فنشرت" ..كنا نتصور أن سماحته .. لا يتوقف، قبل كل شيء، في إعطاء الأهالي حرية الأحزاب"، وقد اشتد الميل في أعقاب ثورة العشرين فأوضح يوسف السويدي(1851-1929)، بمناسبة استعداد الأهالي لاستقبال الأمير فيصل بن الحسين حين نوه في مقاله المنشور بجريدة العراق ، الصادرة بتأريخ 13 حزيران 1921 " ومما يؤسف له أن الأمة العراقية لم تحظ إلى الآن بتأسيسات سياسية أو اجتماعية، فليس لدينا أحزاب وجمعيات رسمية، ولا لجان أصناف وما شاكلها،حتى تتمكن هذه التأسيسات من إيفاد بعض أعضائها بصفة مندوبين، عن تلك الأحزاب والجمعيات واللجان ليستقبلوه".

كما بدا، هذا الميل نحو الحياة الحزبية واضحاً أيضاً عند رجالات السلطة، وإن كانت موافقتهم عليها مشروطة، فلم يبدي عبد الرحمن النقيب معارضة لإنشاء الأحزاب السياسية على شرط أن تُنسن لها القوانين لتنظيم شؤونها ، أما ساسون حسقيل (وزير المالية) فكان يرى أن نظام الأحزاب أمر لا مفر منه، وأن منع الأحزاب من العمل علانية سيؤدي إلى قيام أحزاب سرية، غير أنه كان يرى ضرورة وضع قانون لضبطها، وكان جعفر العسكري(وزير الدفاع) وعزة باشا(وزير الأشغال) يشاطر حسقيل الرأي، أما مصطفى الالوسي (وزير العدلية) فكان يرى الأحزاب أمراً ضاراً ولا ينبغي الترخيص بها قبل أن يضع المجلس التشريعي الشرائع لها[15] .

إن الشعور الوطني المعادي لبريطانيا كان يتنامى مع مرور الأحداث ويكبر معها وخاصة حين رافق هذا الشعور تحرك داخلي في سبيل تنظيم العمل السياسي على نمط الأحزاب السياسية العلنية، بالرغم من المحاولات الدؤوبة التي بذلتها السلطة الانتدابية في عرقلة ذلك، إلا أنها رضخت في نهاية المطاف للأمر الواقع، لأن هذه الأحزاب قد أعلنت نفسها قبل صدور قرار وزارة الداخلية الرسمي، وبالأخص حين تقديمها الطلب بإجازتها إن لم يكن قبل ذلك وبصورة سرية، وبمعرفة من الملك ووزارته، والشيء الذي يثير الاهتمام أن بدء الحياة الحزبية في العراق كان للأحزاب المعارضة والتي تعتبر متطرفة في أطروحاتها السياسية بالنسبة إلى مدتها التاريخية [16] .

لقد استقر رأي زعماء الحركة الوطنية على تنظيم صفوفهم وجمع قوى الشعب في تنظيمات سياسية، تتيح لهم فرصة العمل السياسي المنظم وصولا إلى الهدف المنشود، فقرروا تشكيل أحزاب سياسية علنية لمواجهة المشاريع الاستعمارية التي يُراد تكبيل البلاد بها.

أسهمت الصحف الوطنية بنشر المقالات العديدة موضحة فيها حاجة البلاد إلى أحزاب سياسية وطنية وأخذت تروج لهذه الفكرة، وبينت أن البلاد مقبلة على الشروع في انتخابات المجلس التأسيسي الذي يتوقف عليه مستقبل البلاد وسياسته الداخلية والخارجية، تلك الانتخابات التي لا يمكن أن تسير على قاعدة ديمقراطية مضمونة، إذا لم يكن في البلاد حزب سياسي واحد في الأقل يراقب سيرها ويقف بوجه محاولات التدخل فيها.

نتيجة لذلك قدم محمد جعفر أبو التمن (1881-1945) طلباً إلى وزارة الداخلية في 8 آذار 1922بتاسيس حزب سياسي بأسم"الحزب الوطني العراقي" وفق المادة السادسة من قانون الجمعيات العثماني، وكانت الهيئة المؤسسة للحزب مكونة من سبعة أشخاص كما أرفق معه النظام الداخلي للحزب، ولكن وزارة الداخلية لم تجب عليه، وأخذت تماطل وتسوف لتلافي إجازة الحزب.

إن التسويف الذي لقيه الطلب لتأسيس الحزب الوطني العراقي وحزب النهضة من قبله، وعدم السماح لهما بالعمل الرسمي، دفع زعماء الحزبين إلى ممارسة النشاط السري، فانشأوا حزبين سريين بهذين الاسمين، وظلا يعملان في الخفاء وينظمان صفوف الحركة الوطنية ردحاً من الزمن.

وأمام هذه المطالبة المستمرة بتأسيس الأحزاب رأت وزارة عبد الرحمن النقيب الثانية (12 أيلول 1921-19 أب 1922) ضرورة وضع قانون للجمعيات، فأصدرت بتأريخ 2 تموز 1922 قانون الجمعيات، وكانت نصوص هذا القانون مقيدة للحريات، حتى إنه واجه النقد الشديد، فقد قيد هذا القانون حرية الاجتماع، ومنع عقد أي اجتماع لم تصدر به إجازة رسمية، لكن وفي ضوء هذا القانون تقدم هؤلاء الساسة بطلباتهم إلى وزارة الداخلية للنظر بطلب السماح لهم بتكوين أحزاب سياسية علنية، فوافقت الوزارة على طلباتهم وأجازتهم في تكوين ثلاثة أحزاب، وهي :

1. الحزب الوطني العراقي بزعامة محمد جعفر أبو التمن (2 آب 1922).
2. حزب النهضة العراقية بزعامة محمد أمين الجرفجي (19 آب 1922)، والحزبان يمكن اعتبارهما بداية المعارضة السياسية في العراق.
3. الحزب الحر العراقي بزعامة محمود النقيب (3 أيلول 1922)، وهو أول حزب سياسي موالي للسلطة [17] .

ثانيا: تأسيس الأحزاب المعارضة (1922-1925).

تألفت خلال هذه المدة ثلاثة أحزاب سياسية، تبنت الإصلاح في برامجها الحزبية كما اتخذ زعماؤها مبدأ المعارضة السياسية، وهي بحسب أسبقية التأسيس:

1.الحزب الوطني العراقي: قدم محمد جعفر أبو التمن [18] . طلباً إلى وزارة الداخلية في 6 آذار 1922 أي قبل صدور قانون الجمعيات العراقي، لتأسيس حزب سياسي بأسم " الحزب الوطني العراقي" لكن وزارة الداخلية لم تجب مقدمي الطلب، الأمر الذي دفعهم إلى ممارسة النشاط السياسي بصورة سرية، وبعد صدور قانون الجمعيات قدمت الهيئة المؤسسة [19] ،طلباً جديداً في 18 تموز 1922 فأجازته وزارة الداخلية في 2 آب 1922.

أكد منهاج الحزب أن غايته هي" المحافظة على استقلال العراق التام بحدوده الطبيعية، ومؤازرة حكومته الملكية الدستورية النيابية، والذب عن كيان الأمة العراقية، والنهوض بها إلى مصاف الأمم الراقية مادياً وأدبياً،

وتنشيط الفكرة الوطنية للوحدة العراقية، واتخاذ الوسائل المشروعة لردع كل من يتصدى لنشر وإذاعة ما يوقع الشقاق والتفريق بداعية الدين والجنس بين العراقيين"، ودعا الحزب إلى السعي لكل ما يزيد في نهضة البلاد كتوسيع نطاق الزراعة، وتأسيس المصارف، وتوسيع الصناعة وحمايتها، وترويج التجارة، وحدد الحزب من ينتمي إليه "بكل وطني يبلغ العشرين من عمره، وأن يكون معروفاً بمكارم الأخلاق، وغير محكوم عليه بجناية، كقبول الرشوة وارتكاب السرقة والتزوير والاحتيال وإساءة العمل [20] .

ضم الحزب في هيئته المؤسسة بعض العناصر القومية،والتي لها قصب السبق في العمل السياسي القومي، فدعا إلى " تنشيط الفكرة الوطنية للوحدة العربية، واتخاذ الوسائل المشروعة لردع من يتصدى لنشر وإذاعة ما يوقع الشقاق والفرقة"،كما جاء في أهداف الحزب السياسية " تحسين العلاقات لبناء الأمة العربية والأمم الراقية" ، كذلك نصت المادة الخامسة من المنهاج " إلى العمل على تعريب الكتب إلى اللغة العربية انطلاقاً من أهمية اللغة كعامل لوحدة أبناء الأمة"، لكن يلاحظ خلو منهاج الحزب من الدعوة صراحة إلى تحقيق الوحدة العربية أو الموقف منها [21] .

لذلك مع إجازة الحزب الوطني العراقي من قبل وزارة الداخلية، بكتابها المرقم 11473 بتأريخ 2 آب 1922، والتي سرها اختفاء العنصر الديني، وظهور العنصرين المسلمين في الهيئة الجديدة المؤسسة، تسارع الناس للانضمام، تحت لواء الحزب، زرافات ووحداناً، لا فرق بين غني و فقير، وأمي ومتعلم، وكاسب ومستخدم، ذلك لأن الحزب كان يتمتع بتأييد معظم زعماء القبائل إن في الشمال أو الوسط أو الجنوب، كما أنه فتح أبوابه على مصراعيها لتلقي طلبات الانتماء من جميع الأطراف ومختلف الجهات بما فيهم الضباط والمحامين وأصحاب الأملاك والأراضي الزراعية.

كان هدف الحزب الوطني العراقي سياسياً أكثر منه اصلاحياً،اذ تأكد لدى قادته أن البريطانيين هم المسؤولون وحدهم عن تردي أوضاع البلاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ولذا كانوا يقاومون الحكم المزدوج، ويرون أن تحقيق رفاهية أبناء البلاد لا يتم إلا باستقلالها استقلالاً تاماً، خالياً من كُل هيمنة أو مشورة، وإن كان من دون ذلك خرط القتاد[22] .

2.حزب النهضة العراقية: في أوائل آب 1922 قدم الحاج محمد أمين الجرفجي (1882-1933)[23]، مع عدد من الأشخاص طلباً إلى وزارة الداخلية بتأليف حزب سياسي بأسم"حزب النهضة العراقية"، وقد أجازت الوزارة الحزب في 19 آب 1922، في حين ضم فريقاً من التجار والكسبة، وعدد من إتباع محمد حسن الصدر(1882-1956)، كما تألفت لجنته التنفيذية من محمد أمين الجرفجي، وعبد الرسول كبه، وآصف وفائي، وعبد الرزاق الازري، وأسد الله الحسن.

ومما يلفت النظر إن معظم المؤسسين من العناصر المغمورة في الوسط السياسي، وغير المعروفة سابقاً، لا من خلال الأحزاب كالعهد وحرس الاستقلال ولا عن طريق النضال القومي خاصة قبل ثورة العشرين وبعدها، ولكن هذه الكتلة ظهرت قبل تتويج الملك فيصل على عرش العراق [24] .

أما أهداف الحزب وغايته فهو توطيد دعائم الاستقلال التام للشعب العراقي وتحقيق الرغبة الوطنية بحكومة عربية ملكية تدافع عن كيان الأمة العراقية، على اختلاف أجناس العراقيين الذين تضمهم حدود العراق

الطبيعية واتخاذ التدابير لتعميم معارف العراق وتوسيع نطاق تجارته وزراعته وإنماء ثروته، وكل ما يصلحه مادياً وأدبياً وتحسين الصلات بين الأمة العراقية وبين الأمم والحكومات الأجنبية، بما يعود نفعه على العراق ولا يمس بشرف استقلاله التام.

وفيما يخص شروط الانتماء إليه، فالحزب يقبل كل عراقي حسن السيرة والأخلاق متفانياً في خدمة بلاده ومتجاوزا العشرين من عمره وان لا يكون محروماً من الحقوق المدنية، ويقبل طلب الانتماء بتعريف عضوين من أعضاء الحزب، وصدور قرار من اللجنة المركزية للحزب [25] .

3.حزب الشعب (3 كانون الأول 1925): بعد سقوط وزارته الأولى (2آب 1924-21 حزيران 1925)، عاد ياسين الهاشمي[26] ، مجددا إلى المكان الطبيعي الذي حصل من خلاله على السمعة والشهرة، لكونه زعيماً للمعارضة التي لم يكرسها للوصول إلى السلطة، بقدر ما كانت موجهة ضد السياسة البريطانية في العراق، وفي أعقاب اجتماع مجلس النواب لأول مرة في 16 تموز 1925، شكل حزب الشعب الذي إجازته وزارة الداخلية في 3 كانون الأول 1925 .

تكون الحزب تطبيقاً لمفهوم الأحزاب النيابية المؤيدة والمعارضة في الدول الديمقراطية وعلى نمط التكتل النيابي المعارض لحزب التقدم الحاكم الذي أسسه رئيس الوزراء عبد المحسن السعدون(1889-1929) في 15 تموز 1925، لدعم وزارته الثانية (26 حزيران 1925- 1 تشرين الثاني 1926).

كانت عناصر الحزب قد تألفت على وجه العموم من سكان المدن البارزين، الذين حصلوا على شهرة في المجالات السياسية المختلفة، منهم الشيخ احمد الداود وفخري الجميل ومحمود صبحي الدفتري وغيرهم، ومن بين هولاء الكفاءات السياسية ظهرت في قيادات الحزب بعض العناصر الوطنية البارزة كالشقيقين محمد رضا الشبيبي (1889-1965) ومحمد باقر الشبيبي (1889-1960) ، كما حافظ ياسين الهاشمي على ولاء زعماء العشائر الذين آزروه في المجلس التأسيسي، فأدخل احد قادتهم السيد عبد المهدي المنتفكي (1889-1972)، ضمن الهيئة الإدارية للحزب [27] .

ضم الحزب في عضويته بعض الشخصيات السياسية البارزة التي حازت على شهرة واسعة في المجالات المختلفة، حيث تولى خمسة منهم منصب الوزارة إبان عهد الانتداب (1920-1932)، في حين طغى نفوذ مؤسس الحزب ياسين الهاشمي على الحزب، كذلك رفع شعار " الإخلاص، التضامن، التضحية"، وغايته كما جاء في منهاج الحزب، تكمن بإسعاد الشعب وتأمين الاستقلال التام للعراق، والسعي لإنماء القوى الوطنية وتمكينها من العمل في فروع الإدارة والاقتصاد والمعارف والجيش وغيرها، وتقوية الشعور الوطني والعمل لتعميم مباديء التضامن والتضحية بين الأهالي، وأوضح المنهاج إن هدف حزب الشعب الأساسي هو استقلال العراق التام ودخوله عصبة الأمم، وتعديل المعاهدة العراقية – البريطانية لعام 1922، لضمان المصالح الوطنية العليا [28] .

ثالثاً: النشاط السياسي لأحزاب المعارضة (1922-1930).

لقد اثأر إصرار بريطانيا، أثناء مباحثاتها مع العراق لتقرير أسس العلاقات بينهما، على ضرورة إلا تكون المعاهدة المقترحة نقيضاً أو بديلاً لسياسة الانتداب، المشاعر الوطنية، بحيث ظلت هذه المشاعر الغاضبة تشكل العامل الجوهري للتحرك السياسي العراقي الرافض لهذا

الأسلوب في التعامل بين الدول، سواء كان ذلك التحرك في إطار المؤسسات الدستورية للنظام الملكي، أو في إطار التنظيمات السياسية ووسائل التأثير الأخرى في الرأي العام (29).

كذلك سجلت الصحافة في تلك المدة التاريخية تقدماً فكريا ملموساً في مضمار الفكر الحر مستندة إلى ما نص عليه القانون الأساسي العراقي في المادة 12 "للعراقيين حرية إبداء الرأي والنشر والاجتماع وتأليف الجمعيات والأحزاب والانضمام أليها ضمن حدود القانون"، كما أعلنت بعض الجرائد أنها تمثل لسان حال الأفكار الديمقراطية، إذ كان انبثاق الأحزاب بعد تأسيس الدولة العراقية، العامل الأساسي في تطور الصحافة وشدة تمسكها بمبدأ حرية الرأي، فقد احتل النشاط الصحفي مكان الصدارة في قائمة نشاطات الحزب الوطني الذي اصدر جريدة "صدى الاستقلال" في 15أيلول 1930، وحزب النهضة العراقي الذي اصدر جريدة "النهضة العراقية" في 10آب 1927، لذا وبعد أن كانت نشاطات هذه الأحزاب محصورة داخل المجالس الخاصة والعلاقات الفردية وتقديم المذكرات الاحتجاجية فقد ازدادت أهمية العمل الصحفي الحزبي عندما تعددت نشاطات الأحزاب العراقية إلى داخل المجلس النيابي وفي الحملات الانتخابية فيما بعد، فقد اصدر حزب الشعب جريدته "نداء الشعب" في 20 كانون الثاني 1926 لإيصال البلاد "إلى ما تصبو إليه وتتوق من حرية كاملة واستقلال تام" (30).

ومن الممكن تتبع نشاط أحزاب المعارضة في العراق ضمن مرحلتين :

1.مرحلة النشاط المشترك (1922): كان تكوين الحزبين الوطني العراقي والنهضة باعثاً لارتياح وطني عام خاصة في العاصمة بغداد، إذ كان الحزبان متقاربين في المناهج، ما أدى إلى نوع من التقارب أفضى إلى تشكيل جبهة وطنية داخلية،وكانت الجلسات المشتركة لزعماء الحزبين تدور حول:

أ.تأجيل مفاوضات المعاهدة إلى ما بعد اجتماع المجلس التأسيسي.

2.المطالبة في الإسراع بالانتخابات.

3.إعطاء حرية الصحافة والنشر والاجتماع.

استقطب الحزبان بتحالفهما، العناصر الأخرى المستقلة،إضافة إلى الصحف الوطنية، "المفيد" و"الرافدان" و"الاستقلال"، وبهذا اكتسبت المعارضة قوة إضافية، زاد منها الخلاف بين الملك والوزارة الكيلانية الثانية حول العلاقة مع بريطانيا، ما أدى بها إلى الاستقالة في 19 أب 1922، وتحسس الحزبان الأوضاع القائمة، وفي جلسة مشتركة عقدت في 20و21 أب 1922، برئاسة السيد محمد الصدر، نظم الحزبان احتجاج على شكل مذكرة، يتم تقديمها إلى الملك بمناسبة عيد التتويج في 23 أب 1922، ويسبق تقديمها مظاهرة سلمية نحو البلاط في نفس اليوم، وهيأ كل حزب كوادره لهذه المهمة، فكانت مظاهرة حاشدة، القي فيها السيد محمد الصدر خطبة عن الحزب الوطني العراقي، في حين ألقى محمد حسن كبه خطبة أخرى عن حزب النهضة العراقي، ولدى وصول المندوب السامي بيرسي كوكس Percy Cox(1864-1937)، تصاعدت الهتافات بحياة الملك وسقوط الانتداب (31).

أثارت هذه القضية التي عُرفت"بحادثة البلاط" امتعاض المندوب السامي، الذي قدم مذكرة احتجاج شديدة اللهجة، وأثناء ذلك تعرض الملك إلى وعكة استدعت إجراء جراحة عاجلة، فطلب منه التوقيع على مذكرة

باعتقال سبعة من زعماء المعارضة، لكنه رفض ذلك، فاستغل كوكس الظرف الخاص لتولي زمام الأمور، فأصدر عدة قرارات، تتضمن:

أ.إغلاق الحزب الوطني وحزب النهضة.

ب.تعطيل جريدتي"المفيد والرافدان" والقبض على مديريهما سامي خوندة وإبراهيم حلمي العمر ونفيهم إلى جزيرة هنجام .

ج.القبض على كل من(محمد جعفر أبو التمن، حمدي الباججي، محمد مهدي البصير) وأربعة آخرون ونفيهم.

د.إلزام السيد محمد الصدر، والشيخ مهدي الخالصي (نجل العلامة محمد الخالصي) بالخروج من العراق خلال 24 ساعة.

ثم الحق بهم الشيخ حبيب الخيزران، واصدر أمر بعزل متصرف الحلة علي جودت الأيوبي، مع قائمقامين من أنصاره هما(خيري الهنداوي وشاكر الملا حمادي)، كما أرسل الطائرات البريطانية لقصف العشائر المؤيدة للحركة الوطنية، وصادر أراضيها وأسلحتها[32] .

2. المرحلة الثانية (1924-1930).

أ. الحزب الوطني العراقي: مع عودة زعماء الأحزاب من المنفى، لم يظهروا رغبة بالعودة لممارسة النشاط السياسي، لكن انتخابات المجلس التأسيسي (25 شباط 1924)، أوجدت انقسام في صفوف الحزب، إذ طالب البعض بمقاطعتها كمحمد جعفر أبو التمن وحمدي الباججي، في حين دعا البعض الآخر إلى المشاركة كأحمد الداود، وانضمت جريدة المفيد إلى الفريق الثاني، كما أن مولود مخلص احد المؤسسين للحزب، قد عُين متصرف للواء كربلاء لإنجاح الانتخابات،وتفتيت حملة المقاطعة ضدها، وفي أيلول 1924 ظهر خبر مفاده أن زعماء الحزب يتفاوضون من اجل العودة لممارسة النشاط السياسي، وأنهم سينتخبون لجنة عليا،ثم سيقدمون طلب إلى وزارة الداخلية لاستئناف العمل،غير أن هذا الخبر تم تكذيبه في اليوم الثاني في نفس الجريدة من قبل السيد محمد الصدر [33] .

تقدم محمد جعفر أبو التمن بطلب إلى وزارة الداخلية بتاريخ 30 حزيران 1928، لعودة نشاط الحزب، فأقرته بتأريخ 19 تموز 1928، وتألفت الهيئة الجديدة من ذات الأعضاء المؤسسين، باستثناء حمدي الباججي واحمد الداود، ليحل محلهما محمود رامز واحمد عوت الاعظمي، كما التحق بها علي محمود الشيخ علي.

رحبت الصحف الوطنية بعودة الحزب، مستذكرة سجله الوطني، في رفضه للسياسة البريطانية أو المشاركة في المناصب، كما عارض بشدة وزارة نوري السعيد الأولى (23 آذار 1930-19 تشرين الأول 1931)، التي سعت لإبرام معاهدة مع بريطانيا، ودعا إلى مقاطعة الانتخابات،الأمر الذي عارضه عضوان من هيئة الحزب، هما بهجت زينل ومحمد مهدي البصير، فانتخب الحزب هيئة إدارية جديدة بتأريخ 12 أب 1930.

أدى الحراك السياسي، إلى توحيد صفوف المعارضة الوطنية، فتم توقيع وثيقة التآخي بتاريخ 23/22 تشرين الثاني 1930،مع حزب الإخاء الوطني بزعامة ياسين الهاشمي، من اجل العمل المشترك ضد معاهدة 30 حزيران 1930، ليواصل نشاطه السياسي [34] .

ب.حزب النهضة العراقي: عاد الحزب إلى استئناف نشاطه السياسي في 30 تشرين الثاني 1924، وانتخب هيئة إدارية جديدة برئاسة محمد أمين

الجرفجي، في حين ضمت ثلاثة من أعضاء الهيئة المؤسسة، ثم فتح فروع له في البصرة والسماوة وكربلاء وغيرها، وأعلن رغبته بالدخول في انتخابات المجلس النيابي عام 1925، ولكن ذلك أفضى إلى فوز رئيس الحزب بمقعد واحد، الأمر الذي دعا بعض أعضائه إلى الانسحاب منه، مما أدى إلى خمول الحزب ولم يسجل له أي موقف باستثناء تحرير البرقيات التي كان يرسلها بين الحين والأخر مؤيدة حقوق العراق في قضية الموصل (35) .

حاول الحزب تنشيط عمله السياسي في تموز 1927، فأجريت انتخابات لهيئة إدارية جديدة ضمت بعض العناصر الفاعلة على المستوى الوطني، مع بقاء رئيس الحزب بمنصبه، وقد اصطدمت هذه العناصر بشخصيته المتنفذة مما اضطرها إلى الاستقالة، كما امتازت هذه المدة من نشاط الحزب بإصدار جريدة ناطقة بأسمه هي"جريدة النهضة"، التي وقفت موقف المعارضة لمفاوضات المعاهدة بين بريطانيا والحكومة، مما أفضى إلى تعطيلها في 22 تشرين الأول 1927، ثم بدأ نشاط الحزب بالانحسار إثر ذلك، ولم يستطع منافسة الأحزاب النيابية، ليتلاشى من الوجود (36) .

ج.حزب الشعب:كان هذا الحزب الذي يمثل المعارضة النيابية، قد دخل في صراع سياسي مع حزب التقدم الذي يمثل السلطة، في حين كان هذا الأمر يشتد حيناً ويضعف حيناً آخر، وكان الملك، كما كان المعتمد السامي، يختفيان خلف هذا الصراع، ولا سيما بعد انتشار نشاط الحزب المعارض بين الأعيان، والنواب، وزعماء القبائل، والشباب المثقف، لذا استطاع أن يلحق هزيمة نيابية بوزارة عبد المحسن السعدون الثانية، عندما فاز مرشحه رشيد عالي الكيلاني برئاسة مجلس النواب، أمام حكمت سليمان مرشح الحكومة، في الانتخابات التي جرت بتأريخ 1 تشرين الثاني 1926، مما أرغم الوزارة على تقديم استقالتها، كما ووقف موقف المعارضة لمعاهدة عام 1926، التي مددت اجل الانتداب إلى 25 عاماً، إذ خرج نوابه من جلسة الاقتراع(37) .

لكن حينما إلف جعفر العسكري وزارته الثانية (21 تشرين الثاني 1926- 8 كانون الثاني 1928)، اشترك فيها حزب الشعب، ممثلاً برئيسه ياسين الهاشمي، وجاء في تبرير ذلك، أن العراق مقبل على مفاوضات جديدة مع بريطانيا، مما يستلزم جمع الجهود والكفاءات للوصول إلى نتيجة ايجابية تخدم صالح البلد، غير أن هذا الاشتراك كان يعني طمس معالم الاختلاف بين الحزب الحاكم والحزب المعارض، الأمر الذي أدى إلى نشوب أزمة داخلية، زادها شدة، انصراف زعيم الحزب عنه، وقلة تمسكه بالالتزامات الحزبية(38) .

آخذت بعض الصحف تهاجم وتنتقد حزب الشعب لاشتراكه في الحكم بعد معارضته الشديدة لسياسة حزب التقدم، في الوزارة السابقة، كذلك توقف جريدته نداء الشعب عن مقالاتها المعارضة في ضوء مواقفها السابقة، " ودللت أن كراسي الوزارة كان هو ثمن السكوت"، فأصبح قسم من أعضائه لا يتفق مع خطة الحزب الجديدة، وبعضهم رأى أن لا موجب لبقائهم فيه لأنه اخذ يؤيد الحزب الذي كان يعارضه سابقاً، فانسحبوا منه واستقال البعض الأخر(39) .

توقفت جريدة الحزب عن الصدور في 9 تموز 1927، واخذ نشاط الحزب ينحسر، ولاسيما بعد تولي عدد من قياداته مناصب رسمية مهمة، ولم يُسمع عن هذا النشاط غير الاحتجاج الذي رفعه ياسين الهاشمي إلى رئيس الوزارة السعدونية الثالثة

(14 كانون الثاني 1928-20 كانون الثاني 1929) في 16 شباط 1928 احتجاجاً على المراسيم الاستثنائية التي أصدرتها الوزارة (40) .

الخاتمة.

تعتبر الأحزاب السياسية من أهم مقومات الأنظمة الديمقراطية في العالم، لكونها الممثل الشرعي لإرادة الناخبين عبر صناديق الاقتراع، بخاصة تلك التي تمثل وجهات النظر المعارضة، فهي الأقرب إلى نبض الشارع، كما يدل على ذلك، تاريخ النشاط السياسي الحزبي في البلدان العربية بشكل عام، والعراق بشكل خاص.

كانت بريطانيا الدولة المحتلة للعراق، تُشتهر بكونها اعرق ديمقراطية في العالم، فالتقاليد الحزبية راسخة في جذور المجتمع والدولة، لذا أبدت نمط من المرونة، مع نشاط الأحزاب في البلدان التي احتلتها، يرافق ذلك نوع من التسامح النسبي فيما يخص حرية الصحافة والتعبير عن الرأي، ذلك ما يُعد حالة ايجابية، إذا ما قورنت بالدولة العثمانية، التي اختلت البلدان العربية لنحو أربعة قرون، ولم تسمح بذلك إلا لمدة وجيزة (1908-1914)،انتهت باندلاع الحرب العالمية الأولى، ثم زوال الدولة العثمانية ذاتها.

لكن هذه المدة القصيرة، كانت كافية لنشر الوعي الوطني بين طبقات الشعب، فظهرت فئة من السياسيين أخذت على عاتقها، مهمة التصدي للمحتل مهما اختلفت جنسيته وتوجهاته، ضمت بين صفوفها مثقفي المدن، الكفاءات، بعض زعماء القبائل، وعلماء الدين، إذ تبنتً شعار الاستقلال التام، مع ما يرافقها من مطالب اجتماعية واقتصادية، لم تكُن جديدة بالُمجمل، وتستهدف القضاء على (الفقر، الجهل، المرض).

لذا ومع تأسيس الدولة العراقية وتتويج الملك فيصل في 23 آب 1921، تزايدت الدعوات إلى إطلاق حرية تأسيس الأحزاب السياسية، وهو ما أدى بالسلطة إلى الاستجابة لضغوط الشارع، فأصدرت قانون الأحزاب السياسية في 2 تموز1922، الأمر الذي سمح بحرية العمل الحزبي، فكان للأحزاب المعارضة ذات التوجه الوطني، النصيب الأكبر من اهتمام العراقيين، بحُكم طبيعة المرحلة التاريخية، لذا استقطبت اهتمام القوى الوطنية، تلك التي كانت تحظى بخبرة مهمة في العمل السياسي الحزبي، اكتسبتها من قبل. فكان جميع زعماء الحركة الوطنية من بين صفوفها.

لكن لم يتأخر الصدام مع المحتل البريطاني، عقب "حادثة البلاط" الشهيرة في 23 أب 1922،فتم حظر الأحزاب المعارضة ونفي زعمائها، وإيقاف الجرائد المؤيدة لها، وبالرغم من ذلك، استمرت تلك المعارضة، بنشاطها السياسي، وبرفضها لجميع مظاهر الهيمنة البريطانية، عبر أساليب متنوعة، كالصحافة، العرائض الشعبية، والتظاهرات الحاشدة، مع تبني مواقف صلبة، تجاه المشاريع التي تستهدف، العراق وشعبه.

بانطلاق الحياة النيابية في العراق، مع إجراء أول انتخابات، اتخذت الأحزاب الوطنية مواقف سياسية متباينة، إذ تبنى الحزب الوطني مبدأ المقاطعة للانتخابات منذ البدء، بل وقاطع انتخابات المجلس التأسيسي في عام 1924، الأمر الذي أدى إلى حدوث انشقاقات بين قياداته، في حين سعى حزب النهضة العراقي إلى خوض الانتخابات، لكنه لم يوفق، مما أدى إلى انشقاق عدد من أعضائه.

ومع انعقاد المجلس النيابي لأول مرة، بتأريخ 16 تموز 1925، ظهر على الساحة السياسية نمط جديد من الأحزاب، هي الأحزاب النيابية، فكان من أبرزها حزب الشعب، الذي تأسس في 3 كانون الأول 1925، بزعامة السياسي المخضرم ياسين الهاشمي، ونجح في تحقيق عدد من الانجازات داخل المجلس النيابي، كأقوى حزب معارض، في مواجهة نفوذ أحزاب السلطة، التي لجأت هي الأخرى، إلى تشكيل الأحزاب السياسية، لدعم طروحاتها، ولمواجهة منتقدي سياساتها من زعماء المعارضة.

بالإجمال نجحت أحزاب المعارضة، في استقطاب الاهتمام، لكن أسهمت بعض العوامل، في التأثير السلبي عليها وبالتالي الحد من نشاطها، ثم زوالها، ومنها محاربة السلطات لها، والخلافات الشخصية بين زعاماتها، بالإضافة إلى قلة الوعي بجدوى العمل السياسي الحزبي، بالمقارنة مع النتائج المتوخاة.

الهوامش.

1. نزلت القوات البريطانية في الفاو بتأريخ 6 تشرين الثاني 1914، واستمرت العمليات العسكرية إلى احتلال الموصل في 8 تشرين الثاني 1918، وبذلك انتهى بشكل رسمي الحكم العثماني في العراق (1534-1918). للتفاصيل ينظر:العقيد الركن شكري محمود نديم، حرب العراق 1914-1918(دراسة علمية)، ط6، بغداد، مطبعة دار التضامن، 1967 .
2. نور محمود العبدلي، ساسون حسقيل ودوره السياسي في العراق 1860-1932، ط1، بغداد ، مكتبة النهضة العربية للطباعة والنشر، 2017، ص79-80 .
3. أحلام حسين جميل، الخلفية السياسية والاجتماعية للأوضاع التي كان يطبق في ظلها دستور 1925 في العراق، ط1، بيروت- لبنان، الدار العربية للموسوعات، 1986،ص9 -10 .
4. سؤدد كاظم مهدي، أرنولد ولسن ودوره في السياسة العراقية، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، 2022، ص162-164.
5. احمد رفيق البرقاوي،العلاقات السياسية بين العراق وبريطانيا 1922-1932،وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد للنشر، سلسلة دراسات (217)،1980 ، ص16-18 . للتفاصيل عن النُخب العراقية ينظر: محمد جبار إبراهيم الجمال، بُنية العراق الأساسية (تأثيرها الفكري السياسي 1869-1914)، بغداد، بيت الحكمة، 2010 .
6. د.عبد الأمير هادي العكام، الحركة الوطنية في العراق 1921-1933، النجف الأشرف، مطبعة الآداب، 1975 ،ص 24 .
7. للتفاصيل ينظر: حنا بطاطو، العراق، الكتاب الأول(الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية)، ط2،ترجمة عفيف الرزاز، بيروت، المؤسسة العربية للأبحاث، 1995، ص 65-71 .
8. عبد الجبار عبد مصطفى، تجربة العمل الجبهوي في العراق بين 1921-1958، الجمهورية العراقية، وزارة الثقافة والفنون، 1978 ، ص 82-83 .للتفاصيل ينظر: أ.د.خالد حسن جمعة، الأحزاب السياسية في العراق 1921-1968(دراسة لموقفها من الوحدة العربية)،بغداد،دار المصادر،2011، ص 20-57 .
9. د.جعفر عباس حميدي، تاريخ العراق المعاصر 1914-1968، ط1، بغداد، دار ومكتبة عدنان للطباعة والنشر والتوزيع، 2015 ، ص 26-29 . للتفاصيل ينظر: د.عبد الأمير هادي العكام، المصدر السابق، ص 24-41 .
10. للتفاصيل ينظر: سؤدد كاظم مهدي،المصدر السابق، ص247-300 .
11. احمد رفيق البرقاوي، المصدر السابق، ص 29-30 .للتفاصيل ينظر: عبد الرزاق الحسني، الأصول الرسمية لتاريخ الوزارات العراقية ، صيدا- لبنان، مطبعة العرفان، 1964، ص 1-14 .
12. عبد الجبار عبد مصطفى، المصدر السابق، ص 81 .
13. أحلام حسين جميل، المصدر السابق، ص 56-60 .
14. عبد الرزاق الحسني، تاريخ الأحزاب السياسية العراقية، ط2، بيروت- لبنان، 1983، ص15-16 .

15. د.عامر حسن فياض، جذور الفكر الديمقراطي في العراق الحديث 1914-1939، ط1، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، 2002 ، ص 218.
16. د.فاروق صالح العمر، المعاهدات العراقية البريطانية وأثرها في السياسة الداخلية 1922-1948، بغداد،وزارة الإعلام، دار الحرية للطباعة،1977، ص 66.
17. د.محمد حسين الزبيدي، السياسيون العراقيون المنفيون إلى جزيرة هنجام سنة 1922، بغداد، دار الحرية للطباعة، 1985، ص 17-19 .
18. د.جعفر عباس حميدي،المصدر السابق، ص 71
19. يعتبر الحزب امتداد لجمعية حرس الاستقلال، وضمت الهيئة المؤسسة كُل من محمد جعفر أبو التمن، احمد الشيخ داود، بهجت زينل، مولود مخلص، حمدي الباججي، محمد مهدي البصير،عبد الغفور البدري. للتفاصيل ينظر: د.فاروق صالح العمر، الأحزاب السياسية في العراق (1921-1932)، البصرة، منشورات مركز دراسات الخليج العربي، 1978 ، ص 68-71 .
20. ولد في محلة صبابيغ الآل لأسرة تجارية معروفة، اكتسب ثقافة دينية واسعة، وامتاز بالذكاء والفطنة مع حب للمطالعة، كان له دور بارز أثناء ثورة العشرين، إذ شغل منصب أمين صندوق جمع التبرعات لدعم الثوار،اتخذ موقف معارض للسياسات الحكومية طيلة حياته، فتبنى مبدأ الاستقلال التام، وطالب بحرية الشعب، وغير ذلك من الإصلاحات الجذرية. اعتزل النشاط السياسي في عام 1937 . توفيق السويدي، وجوه عراقية عبر التاريخ، ط1،لندن، رياض الريس للكتب والنشر، 1987 ، ص113-114 .
21. أ.د.خالد حسن جمعة، المصدر السابق، ص80 .
22. عبد الرزاق الحسني، تاريخ الأحزاب السياسية العراقية، المصدر السابق، ص 37 .
23. ولد في بغداد لأسرة تجارية معروفة، وزاول التجارة و الأعمال ، وكان من مؤسسي المدرسة الجعفرية عام 1909، والمدرسة الحسينية بعد الحرب العالمية الأولى، ومن مؤسسي حزب النهضة عام 1922 وانتخب رئيسا له، نُفي إلى هنجام، وعاد إلى العراق في شباط 1923، انتخب نائب عن بغداد للمدة (16 تموز 1925-18 كانون الثاني 1928) ، وعاد حزبه إلى ممارسة نشاطه السياسي، فأصدر جريدة النهضة في آب 1927 وبقي يشرف عليها إلى أن احتجبت في أيلول 1929، حيث احتضنت فئة من الكتاب البارزين، كمحمد باقر الشبيبي وعلي الشرقي ويوسف رجيب، وكان سخياً ينفق من ماله الخاص على الجرائد والأحزاب الوطنية و المدارس الأهلية ، توفي ببغداد في تشرين الأول 1933 . مير بصري، أعلام السياسة في العراق الحديث، ج2، ط1، لندن، دار الحكمة، 2004، ص 368- 369 .
24. د.عبد الأمير هادي العكام، المصدر السابق، ،ص450 .للتفاصيل عن مؤسسي الحزب ينظر: د.فاروق صالح العمر، الأحزاب السياسية في العراق (1921-1932)،المصدر السابق، ص 71-72 .
25. عبد الجبار حسن الجبوري، الأحزاب والجمعيات السياسية في القطر العراقي 1908-1958، بغداد، دار الحرية للطباعة،1977 ، ص62 .

26. ولد في بغداد، وتخرج من الكلية العسكرية في اسطنبول عام 1902، والمعروف عنه أنه كان ممن يحملون الفكرة العربية ويمجدون بها ويسعون برغم الظروف المحيطة بهم إلى تأييدها بكل الوسائل، وقد امتاز على اقرأنه بالذكاء والفطنة والمواظبة على كُل ما كان يوجه إليه من أعمال، فيكملها بكل روية، ومع انهيار الحكم الفيصلي في سوريا، عاد إلى العراق في أوائل عام 1922، ومن هذا التاريخ بدأت صفحة جديدة من تاريخه السياسي. توفيق السويدي، المصدر السابق، ص 71-72.للتفاصيل ينظر: خيري العمري، شخصيات عراقية، بغداد، مطبعة دار المعرفة، 1955، ص 101-135 .
27. الأستاذ الدكتور سامي عبد الحافظ القيسي، ياسين الهاشمي وأثره في تاريخ العراق المعاصر 1922-1936، المملكة الأردنية الهاشمية، دار دجلة، 2013 ، ص 287-290.
28. د.جعفر عباس حميدي،المصدر السابق، ص 81 .
29. د.وميض جمال عمر نظمي، د.شفيق عبد الرزاق، د.غانم محمد صالح، التطور السياسي المعاصر في العراق، الجمهورية العراقية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، د.ت، ص 171 .
30. د.عامر حسن فياض، المصدر السابق، ص 228-229 .
31. د.فاروق صالح العمر، الأحزاب السياسية في العراق (1921-1932)، المصدر السابق، ص 73-77 .
32. د.محمد حسين الزبيدي، المصدر السابق، ص39-44 . للتفاصيل ينظر: احمد رفيق البرقاوي، المصدر السابق، ص62-70 .
33. د.فاروق صالح العمر، الأحزاب السياسية في العراق (1921-1932)، المصدر السابق، ص 81-82 .
34. عبد الرزاق الحسني، تاريخ الأحزاب السياسية العراقية، المصدر السابق، ص 40-43 . استمر الحزب في العمل السياسي المعارض إلى حين تجميد نشاطه نهائياً، بشكل طوعي في نيسان 1934. للتفاصيل ينظر: عبد الجبار عبد مصطفى، المصدر السابق، ص90-92 .
35. د.عبد الأمير هادي العكام، المصدر السابق، ص458-459 .
36. د.جعفر عباس حميدي،المصدر السابق، ص 75 .
37. عبد الرزاق الحسني، تاريخ الأحزاب السياسية العراقية، المصدر السابق، 102-103
38. عبد الجبار عبد مصطفى، المصدر السابق، ص 102-103 .
39. د.عبد الأمير هادي العكام، المصدر السابق، ص478 .
40. عبد الرزاق الحسني، تاريخ الأحزاب السياسية العراقية، المصدر السابق، ص 104 .

قائمة المصادر.

1. أحلام حسين جميل، الخلفية السياسية والاجتماعية للأوضاع التي كان يطبق في ظلها دستور 1925 في العراق، ط1، بيروت- لبنان، الدار العربية للموسوعات، 1986.
2. احمد رفيق البرقاوي، العلاقات السياسية بين العراق وبريطانيا 1922-1932،وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد للنشر، سلسلة دراسات (217)،1980 .
3. توفيق السويدي، وجوه عراقية عبر التاريخ، ط1،لندن، رياض الريس للكتب والنشر، 1987 .
4. د.جعفر عباس حميدي، تاريخ العراق المعاصر 1914-1968، ط1، بغداد، دار ومكتبة عدنان للطباعة والنشر والتوزيع، 2015 .
5. حنا بطاطو، العراق، الكتاب الأول(الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية)، ط2،ترجمة عفيف الرزاز، بيروت، المؤسسة العربية للأبحاث، 1995.
6. أ.د.خالد حسن جمعة، الأحزاب السياسية في العراق 1921-1968(دراسة لموقفها من الوحدة العربية)،بغداد،دار المصادر،2011 .
7. خيري العمري، شخصيات عراقية، بغداد، مطبعة دار المعرفة، 1955 .
8. الأستاذ الدكتور سامي عبد الحافظ القيسي، ياسين الهاشمي وأثره في تاريخ العراق المعاصر 1922-1936، المملكة الأردنية الهاشمية، دار دجلة، 2013 .
9. سؤدد كاظم مهدي، أرنولد ولسن ودوره في السياسة العراقية، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، 2022 .
10. العقيد الركن شكري محمود نديم، حرب العراق 1914-1918(دراسة علمية)، ط6، بغداد، مطبعة دار التضامن، 1967 .
11. د.عامر حسن فياض، جذور الفكر الديمقراطي في العراق الحديث 1914-1939، ط1، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، 2002 .
12. د.عبد الأمير هادي العكام، الحركة الوطنية في العراق 1921-1933، النجف الأشرف، مطبعة الآداب، 1975 .
13. عبد الجبار حسن الجبوري، الأحزاب والجمعيات السياسية في القطر العراقي 1908-1958، بغداد، دار الحرية للطباعة، 1977 .
14. عبد الجبار عبد مصطفى، تجربة العمل الجبهوي في العراق بين 1921-1958، الجمهورية العراقية، وزارة الثقافة والفنون، 1978 .
15. عبد الرزاق الحسني، الأصول الرسمية لتاريخ الوزارات العراقية ، صيدا- لبنان، مطبعة العرفان، 1964 .
16. ------، تاريخ الأحزاب السياسية العراقية، ط2، بيروت- لبنان، 1983 .
17. د.فاروق صالح العمر، الأحزاب السياسية في العراق (1921-1932)، البصرة، منشورات مركز دراسات الخليج العربي، 1978 .

18.-------، المعاهدات العراقية البريطانية وأثرها في السياسة الداخلية 1922-1948، بغداد،وزارة الإعلام، دار الحرية للطباعة،1977 .
19. محمد جبار إبراهيم الجمال، بُنية العراق الأساسية (تأثيرها الفكري السياسي 1869-1914)، بغداد، بيت الحكمة، 2010 .
20. د.محمد حسين الزبيدي، السياسيون العراقيون المنفيون إلى جزيرة هنجام سنة 1922، بغداد، دار الحرية للطباعة، 1985 .
21. مير بصري، أعلام السياسة في العراق الحديث، ج2، ط1، لندن، دار الحكمة،2004.
22. نور محمود العبدلي، ساسون حسقيل ودوره السياسي في العراق 1860-1932، ط1، بغداد ، مكتبة النهضة العربية للطباعة والنشر، 2017 .
23. د.وميض جمال عمر نظمي، د.شـــفيق عبد الرزاق، د.غانم محمد صـــالح، التطور السـياســي المعاصــر في العراق، الجمهورية العراقية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، د.ت.